العنزي: تأمين الأخطاء التصميمية يصل إلى مليون دينار

«مزاولة المهن»: إصدار تراخيص مكاتب هندسية لغير المعماريين

جانب من اجتماع لجنة مزاولة المهن الهندسية

عقدت لجنة مزاولة المهن الهندسية في المجلس البلدي امس ورشة عمل حول التعديلات الخاصة على لائحة عمل المكاتب الهندسية والدور الاستشارية.

وكشف رئيس اللجنة حمود العنزي، في تصريح صحافي، عن فتح المجال لإصدار ترخيص للمهندسين غير المعماريين مثل المهندسين من حملة تخصصي الهندسة الكهربائية والميكانيكية وغيرهما، لفتح مكاتب هندسية في مجالهم للمشاركة في أعمال البناء.

وأشار العنزي إلى دعوة لجنة مزاولة المهن في الجهاز التنفيذي للبلدية لمناقشة عدة محاور لتطوير أعمال المهنة وتعزيز أخلاق المهندس وتطبيق الحوكمة والنزاهة في أعمال المكاتب.

وأوضح أنه تم الاتفاق على وضع نظام للتظلم يسمح للمكاتب الهندسية بتقديم التظلم عبر لجنة محايدة مستقلة يشكلها وزير الدولة لشؤون البلدية، مؤكدا أنه تم تعزيز مسألة للتأمين على الأخطاء التصميمية لتصل إلى مليون دينار مع وضع شروط للتأمين لحفاظ حقوق المواطنين بالتعويض في وجود الاخطاء.

وأضاف أنه تم التطرق لموضوع إنهاء مهام الإشراف لتشمل أعمال الإشراف حتى توصيل التيار، قائلاً «إننا نطمح لإصدار قانون خاص لتنظيم المهن الهندسية في الكويت».

في واقعة لم يسبق لها الحدوث من قبل

تعطيل متعمد لترسية مناقصات الكابلات للضواحي من N6 إلى N11 جاهزة التسليم للمواطنين

قالت مصادر مطلعة إن اطرافاً داخل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تواصل تعنتها وتأخيرها غير المبرر في ترسية مناقصات الكابلات للضواحي من N6 إلى N11 الجاهزة للتسليم إلى المواطنين، وذلك على الرغم من أن الشركة صاحبة أول أرخص العطاءات مستوفية للشروط ومطابقة للمواصفات.

وقالت المصادر ان وزارة الكهرباء والماء قامت في عدة مناسبات سابقة في التوصية بترسية مناقصات الكابلات على أول أرخص العطاءات، إلا أن اطرافا واشخاصا داخل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تحاول جاهدة منذ ما يقارب العامين تعطيل هذه المناقصات بعينها، في واقعة لم يسبق لها الحدوث من قبل.

بعد صدور قانون 8/ 2010 بإعاده التقييم

«الإعاقة» توضح: أحد المدعين الذي ورد ذكره في إذاعة محلية تم إلغاء شهادته قبل عامين

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

عقبت الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة على ما نشر في احدى محطات الإذاعة الشهيرة بخصوص الإبلاغ عن أحد مدعي الاعاقه،موجهة الشكر للعاملين في المحطة وحرصهم على المصلحة العامة وحقوق الاشخاص من ذوي الاعاقة،وقائلة في الوقت ذاته أن الشخص المعني كانت لديه شهادة إعاقة قبل صدور قانون ٢٠١٠ / ٨ وأنه من خلال عملية اعادة التقييم تم الغاء الاعاقه ووقف الملف منذ اكثر من عامين.

و تود الهيئة العامه لشؤون ذوي الاعاقة أن تشكر في هذا المقام جميع العاملين في اللجان الفنية من أطباء وموظفين على حرصهم علي اتباع المعايير العالميه في تشخيص الاعاقه وتؤكد الهيئة العامه لشؤون ذوي الاعاقة اهتمامها البالغ بتوضيح كافة الأمور المتعلقة بالاشخاص من ذوي الإعاقة التي يتم تداولها في وسائل الاعلام.

تتمات

تكليف رئيس الحكومة

شهر يناير الجاري.

وفيما ذكرت مصادر نيابية وقانونية أن بدء المشاورات التقليدية لتسمية رئيس الحكومة الجديدة ، مؤشر على قرب تشكيل الحكومة المرتقبة ، أوضحت مصادر أخرى أنه ليس هناك قيد دستوري ملزم في هذا الشأن ، وأن الأمر يرجع إلى تقدير صاحب السمو الأمير ، وما يرى فيه سموه المصلحة للكويت وشعبها .

الغانم

لعمل المجلس» .

من ناحيته أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن رفع جلسة المجلس أمس الثلاثاء ، لعدم حضور الحكومة هو تطبيق لنصوص الدستور ، واتباع لنهج كل الرؤساء المتعاقبين، مبيناً أن الفيصل في تفسير أي نص دستوري هو اللجوء إلى المحكمة الدستورية.

واستعرض الغانم في تصريح له بمجلس الأمة ، المواد الدستورية والسوابق البرلمانية لأسباب عدم انعقاد الجلسة من دون حضور الحكومة، داعياً من لديه أي اختلاف إلى اللجوء للمحكمة الدستورية لتحديد كلمة الفصل بهذا الشأن.

وقال الغانم : وجهت دعوة لعقد الجلسة وتسلمت الأمر الأميري بقبول استقالة الحكومة بعدٍ أن قدمت استقالتها يوم أمس وأعلنت عنه، وبالتالي أرسلت الحكومة كتاباً تعتذر فيه عن عدم حضور الجلسة ، وبناء عليه ووفقا للمادة 116 من الدستور في فقرتها الأخيرة التي تقول «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها» ، رفعت الجلسة.

أضاف : « كل التقدير والاحترام لوجهات النظر الأخرى التي تقول إن المادة 97 تنص على أنه «يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه» ، فهذا صحيح لأنه لا يمكن أن تعقد الجلسة من دون حضور أكثر من نصف أعضاء المجلس، ولكن بشرط تحقق المادة 116 والمتعلقة بحضور الحكومة كشرط لانعقاد الجلسة».

وأشار رئيس مجلس الأمة إلى أن كل السوابق الماضية تؤيد صحة رفع هذه الجلسة ، ففي جلسة 9 يناير 1968 برئاسة المرحوم العم أحمد زيد السرحان ، الذي قال : «بالنظر إلى عدم اكتمال النصاب حيث تغيب الوزراء جميعا ، ولا يصح انعقاد الجلسة دون أن تكون الوزارة ممثلة» ، ورفع الجلسة بحضور الخبير الدستوري لمجلس الأمة عثمان خليل عثمان ، والخبير القانوني للمجلس إبراهيم عبد الوهاب .

وأوضح أن هناك أكثر من 28 حالة لم يسبق لرئيس مجلس الأمة أن أدار جلسة بعدم وجود الحكومة، مضيفا : أقول للإخوة الأفاضل الذين كانوا يرون ضرورة عقد الجلسة حتى لو كانت الحكومة غير متواجدة، أحترم وجهة نظركم لكننا أقسمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة.

وقال الغانم : إذا اختلفنا في تفسير نص دستوري أيا كان هذا الاختلاف ، فالملجأ واحد وهو قانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية في مادته الأولى «تنشأ محكمة دستورية تختص دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية». أضاف : « لا أحد له الحق في تفسير النصوص إلا المحكمة الدستورية إن كان هناك خلاف، ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزما للكافة ولسائر المحاكم».

وأشار الغانم إلى أنه في المجلس الماضي قدم طلب من النائب مبارك الحجرف لتفسير المادتين 116 و97 من الدستور ، وأن نتيجة التصويت كانت 27 موافق و27 غير موافق، مضيفاً « لذلك قلت إن الطلب قد سقط لأنه يحتاج إلى أغلبية لم تتحقق، فالحضور كان 54 عضوا ولم تتحقق الأغلبية لإقراره، والحكومة والرئاسة كانوا ضمن من صوتوا مع الطلب، لحسم هذا الأمر لأن أحكام وقرارات المحكمة الدستورية هي مكملة ومتممة لنصوص الدستور».

وذكر أنه « إن كان هناك خلاف في تفسير أي نص دستوري وفي هذه الحالة هي المادة 116 من الدستور نلجأ إلى المحكمة الدستورية وفق القانون الذي أقسمنا على احترامه، وقرار المحكمة الدستورية أو حكمها هو الذي يكون ملزما».

وتطرق الغانم إلى سوابق مشابهة لمختلف رؤساء المجالس منهم أحمد زيد السرحان وأحمد السعدون وجاسم الخرافي ومشاري العنجري الذي ترأس جلسة كنائب رئيس، وعلي الراشد في المجلس المبطل الثاني، وخالد السلطان في المجلس المبطل الأول.

وأوضح أنه « في جلسة 6 يناير رفعت الجلسة لعدم حضور الحكومة ولم يعترض أحد ولم يشر أحد إلى أن هذا مخالف للدستور، وعقب الجلسة شرحت للإخوة الزملاء الأفاضل هذا الأمر».

وقال الغانم : « بعض الإخوة يقول إن هذه أعراف، بعضكم كان موجودا في 2012 و2013 و2016 وبعضكم قبل ذلك، ومن يقول إننا كنا على خطأ في السابق، أنا لا أعتقد أن هذا خطأ وإذا كانت هذه وجهة نظركم وتحترم فتعديل الخطأ وتصويبه وتقويمه لا يكون بقرار يتم اتخاذه اليوم وفي المجلس القادم يؤخذ قرار آخر».

وأوضح أنه « فيما يتعلق بمادة دستورية استقرت الأعراف في فهم نصها بهذا الشكل، لتعديله نلجأ للمحكمة الدستورية».

وأعرب الغانم عن استعداده للتصويت مع أي طلب يقدم بشأن تفسير المادة 116 من الدستور والذهاب إلى المحكمة الدستورية المعنية بتفسير نصوص القانون.

وقال : « كل وجهات النظر مقدرة ومحترمة لكنني أقسمت على احترام الدستور والقوانين والتزمت بما جاء في الدستور ليس وفق فهمي فقط، بل وفق فهمي وفهم كل الرؤساء السابقين والخبراء الدستوريين الموجودين في المجالس السابقة، لأنه في السابق كان الخبير الدستوري يحضر الجلسة واستشهدت بالمرحوم الدكتور عثمان خليل عثمان في جلسة 9 يناير 1968».

وفي ختام تصريحه قال الغانم : « أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على احترام الدستور واللوائح وأن نكون دائما بارين بقسمنا لا نحنث به، والاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية ونتمنى التوفيق للجميع».

من جانبه اعتبر النائب الصيفي الصيفي أن رفع الجلسة لعدم حضور الحكومة سنة سيئة يجب أن لا تستمر، فيما طالب النائب بدر الداهوم الرئيس الغانم بتزويده بأي نص من الدستور أو اللائحة ، يفرض حضور الحكومة لصحة انعقاد الجلسة، مستغرباً طلب الغانم بالتوجه إلى المحكمة الدستورية.

كما اعتبر النائب د. حسن جوهر عدم حضور الحكومة لجلسة أمس الثلاثاء ، إهدارا لوقت المجلس وتعطيلا لأعماله وإضرارا بمصالح المواطنين، مستشهدا بحضورها بعد الاستقالة في ٢٠١٧ جلسة تمرير قوانين الرياضة.

وقال جوهر إن «الحكومة إذا رأت أن من المصلحة حضور الجلسة فإنها تحضر وإذا رأت أن من مصلحتها عدم الحضور لا تحضر وتعطل أعمال المجلس»، مؤكداً أن «مثل هذه الازدواجية أمر غير مقبول».

أضاف أنه «فيما يخص وجوب حضور الحكومة لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة فإن المادة ١٠٧ من الدستور تقول إن الحكومة لا تملك الحق في تعطيل أعمال المجلس حتى في حالة الحل».

وبين جوهر أن «الدليل على ذلك أنه إذا لم تدع الحكومة وقت حل مجلس الأمة إلى الانتخابات العامة خلال شهرين فإن المجلس يعقد جلساته كأنه لم يكن هناك قرار للحل «.

وذكر إن « المادة ٩٧ من الدستور اشترطت صحة جلسات مجلس الأمة بتوافر أغلبية أعضاء المجلس وبالتالي لا يوجد أي مادة دستورية تلزم أو تشترط صحة انعقاد المجلس بوجود أعضاء الحكومة».

وقال إن من يعتمد على المادة ١١٦ من الدستور فإن نصها يشير إلى أن « للمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته ويجب أن تمثل الحكومة في جلسات مجلس الأمة برئيسها أو ببعض أعضائها». أضاف أنه «وفقا للنص الدستوري فإن الأساس هو عدم حضور الوزير والمجلس هو من يطلب الوزير المختص لمناقشة أمور تتعلق بوزارته، فبالتالي الوجوب هنا أن على الحكومة ان تحضر الجلسة ولا يشترط فيها صحة انعقاد الجلسات».

وزاد جوهر «أربأ برئاسة المجلس أن تستند على أعراف برلمانية في ظل وجود نصوص صريحة من الدستور»، مضيفا أنه « إذا كانت هناك فواتير تدفع لانتخابات رئاسة المجلس فالحكومة أيضا سوف تدفع فواتير تعطيل أعمال المجلس إذا استمرت في هذا النهج وسيكون لنا موقف لن تنساه».

بدوره أكد النائب عبد الله المضف أن رفع الجلسة أمس بسبب غياب الحكومة عرف يُسيء للديمقراطية، مضيفاً : «يجب أن يصوب لكونه مخالف للمادة 50 التي لا تجيز لسلطة أن تتنازل عن اختصاصاتها والجلسات من اختصاص المجلس» . وقال النائب محمد الحويلة : حضرت جلسة مجلس الأمة اليوم «أمس» ، احترامًا للقسم وتأكيدًا على حق الأمة الدستوري والشعبي، مضيفا: «رفع الجلسات وتعطيل مصالح البلاد والعباد أمر مرفوض، فإن اعترى النص غشاوة يجب أن تزال، وإن كان بتطبيقه اعوجاج يجب أن يقوّم، وإن شابه خطأ يجب أن يصحح» .

وطالب النائب عبدالكريم الكندري بافتتاح الجلسة وعقد اجتماع نيابي لمدة ساعة.

وإزاء استمرار الجدل، قال الغانم : قدموا طلبا بإحالة المادة 116 الى المحكمة الدستورية.

حضر الجلسة قبل رفعها، بالإضافة إلى الرئيس الغانم، كل من النواب : بدر الملا، حسن جوهر، أحمد مطيع، محمد الحويلة، مبارك الحجرف، مبارك العرو، خالد العتيبي، عبدالعزيز الصقعبي، صيفي الصيفي، سعود بو صليب، ثامر السويط، أحمد الحمد، مهلهل المضف، عبدالله الطريجي، بدر الداهوم، عبدالكريم الكندري، فارس العتيبي، مرزوق الخليفة، عبدالله المضف، يوسف الفضالة، صالح المطيري، حمد المطر، مساعد العارضي، بدر الحميدي، اسامه المناور، أسامه الشاهين، مهند الساير، محمد عبيد الراجحي، خالد عايد، فرز الديحاني، مبارك الخجمة، خليل الصالح، فايز الجمهور، حمد روح الدين، شعيب المويزري، يوسف الغريب، حمود مبرك.

في سياق ذي صلة تداعى عدد من النواب لحضور اجتماع عقد في مكتب النائب شعيب المويزري ، لبحث أحداث جلسة أمس ، واستقالة الحكومة وآلية عقد الجلسة وجميع ما يتعلق بالمرحلة المقبلة.

ومن بين الحضور بالإضافة إلى المويزري، مبارك الحجرف وبدر الداهوم وثامر السويط وخالد العتيبي وصيفي الصيفي وعبدالكريم الكندري.

إلى ذلك حث نواب «الكتلة الوطنية» امس التطورات على ضوء أحداث جلسة مجلس الأمة التي تم رفعها أمس ، لعدم حضور الحكومة.

وعقد نواب الكتلة وهم حسن جوهر وبدر الملا وحمد روح الدين ومهلهل المضف ومهند الساير وعبدالله المضف اجتماعهم في مكتب النائب مهلهل المضف، حيث ناقشوا تداعيات الجلسة .

ثامر العلي

وشدد على ضرورة التصدي بكل حزم لأي قصور يمكن أن يشوب العمل الأمني ، إذ أنه «لا تهاون مع المقصرين في أداء الواجب تجاه حماية الوطن وتحقيق الأمن والأمان للمواطن والمقيم» ، فضلا عن «ضرورة تقديم المشاريع المستهدفة خلال المرحلة المقبلة مع تحديد نسبة الإنجاز والعقبات التي تواجهها واحتياجاتها».

كورونا المتحوّر

يأتي ذلك تزامنا مع الإعلان عن ظهور أنماط جديدة في بعض دول العالم لفيروس كورونا ، وفي إطار تأهب خطة وزارة الصحة ، عبر سلسلة من الإجراءات الاحترازية ، والتي من أبرزها الجهود القائمة للتخطيط الجيني عبر الفرق الفنية المتخصصة.

وأوضح السند في تصريح لـ «كونا» ، أن نتائج فحوصات مسحات الـ PCR للمواطنتين من دولة الإقلاع كانتا سليمتين إلاأن فحص الـPCR ، والذي أجري في مطار دولة الكويت عند الوصول عبر فرق وزارة الصحة ، أثبت إصابتهما بالفيروس ، لافتا إلى أنه تم تطبيق إجراءات العزل الصحي وفقا للبروتوكولات المعتمدة ، وعند إجراء فحص التخطيط الجيني ثبت إصابتهما بنمط التحور الجيني الأخير للفيروس ، وعلى ضوء نتيجة الفحص تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية الصحية وإجراءات التقصي الوبائي كافة.

أضاف بأن الوزارة تجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين الكرام ، بضرورة المداومة على الالتزام بجميع الاشتراطات الصحية التي تتطلبها المرحلة الراهنة ، من تغطية الأنف والفم وتطهير اليدين باستمرار ، والمحافظة على التباعد البدني وحماية فئات ذوي الاختطار كأصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن ومن يعاني من ضعف في المناعة.

وشدد الدكتور السند على ضرورة تجنب التجمعات في مختلف المناسبات ، مطالبا بضرورة المبادرة إلى التسجيل لطلب موعد مسبق في الموقع الإلكتروني المخصص لتلقي لقاح كوفيد19-.

على صعيد متصل أعلنت وزارة الصحة أمس شفاء 440 حالة من الاصابة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين في البلاد إلى 151936.

وقالت الوزارة انه تأكد تماثل تلك الحالات للشفاء ، بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في هذا الشأن.

الأسرة

وقد واصلت اللجنة لقاءاتها مع جمعيات النفع العام لسماع مرئيات وملاحظات المجتمع المدني ، لتحديد أولويات عمل اللجنة في دور الانعقاد الحالي، كما وافقت على اقتراحين برغبة.

وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين ، ان الاجتماع كان مكرسا لمناقشة محور الأسرة من محاور اللجنة الثلاثة وهي المرأة والاسرة والطفل.

وأوضح الشاهين أن اللجنة استضافت في اجتماعها جمعية تمكين الأسرة الكويتية وجمعية الشيخة فريحة الأحمد للأم المثالية والأسرة المتميزة، والرابطة الوطنية للأمن الأسري ورابطة الاجتماعيين وجمعية المحامين ومركز شؤون الأسرة في جمعية الحقوقيين.

أضاف أن اللجنة استمعت إلى مرئيات هذه الجمعيات وملاحظاتهم حيث سيتم على ضوء هذه اللقاءات مع المجتمع المدني تحديد أولويات اللجنة ولكي تعكس هذه الأولويات ما يريده ويهتم به أهل الاختصاص.

وذكر الشاهين أن اللجنة ناقشت أيضا مجموعة من الاقتراحات برغبة، حيث وافقت على اقتراح من د. محمد الحويلة يتعلق بتوفير البيوت منخفضة التكاليف والشقق النموذجية في المدن الجديدة للمرأة الكويتية.

وأشار إلى ان الاقتراح يشمل المتزوجة من غير كويتي أو المطلقة والأرامل والعزباء التي لا معيل لها وأيضا الأسر الكويتية المتعففة وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح بالإجماع، وسيحال الى المجلس ومن ثم الى الحكومة .

أضاف أنه تمت أيضا الموافقة على اقتراح برغبة من النائب مرزوق الخليفة يتعلق بخفض سن المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة بموجب مرسوم 23 لسنة 2013 بشأن المساعدات العامة من 55 سنة الى 45 سنة ميلادية، وجاءت الموافقة بالاجماع كي يحال إلى مجلس الأمة ومنه الى الحكومة.

وقال إن اللجنة ستجتمع يوم الخميس المقبل لمناقشة محور الطفل ، وستتم دعوة الجمعيات المشهرة والمسجلة رسميا في وزارة الشؤون والمعنية بالطفل.

المدلج شكل

اللجنة ستعمل على وضع قواعد شرف المهنة الواجب الالتزام بها ، لمراقبة الحسابات وإعادة النظر بصورة دورية في القواعد والأسس المحاسبية.

أضافت أن من مهام اللجنة أيضا إجراء البحوث والدراسات لتطوير مهمة مراقبة الحسابات ، وتحديد الحد الأدنى من البيانات التي تظهر في القوائم المالية الواجبة النشر.

اعتقال مؤيدة

بتهمة الدخول إلى المبنى بشكل عنيف وغير قانوني، والسلوك غير المنضبط. وقال صديق رومانسي سابق لها في إفادة مكتوبة إن ويليامز كانت تنوي بيع البيانات للمخابرات الروسية.

ولقي خمسة أشخاص مصرعهم بعد أن اقتحمت جماعات غوغائية مؤيدة لترامب الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني.

وقضية ويليامز هي واحدة من بين أكثر من 200 قضية بدأت منذ أن شق أنصار الرئيس طريقهم إلى مبنى الكابيتول حيث كان النواب يجتمعون لتأكيد فوز جو بايدن في الانتخابات.

وأظهرت سجلات الشرطة أن ويليامز اعتقلت الاثنين في المنطقة الوسطى من ولاية بنسلفانيا. وقالت مصادر لشبكة سي بي إس نيوز إن وليامز سلمت نفسها للسلطات. وتتضمن لائحة الاتهام «الدخول عن عمد، أو البقاء، في أي مبنى أو أرض محظورة بدون سلطة قانونية، والدخول العنيف، والسلوك غير المنضبط في مبنى الكابيتول».

ولم تذكر لائحة الاتهام ادعاء سرقة بيانات. ولكن تقارير أفادت بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي لا يزال يحقق في هذه الادعاءات، التي نُقلت في بيان قدمه أحد عملاء مكتب التحقيقات إلى المحكمة.

بايدن استبق

آلاف شخص كل يوم، ويسجل مليونا في برنامج البطالة كل أسبوع.

واستبق بايدن دخوله البيت الأبيض بتأكيده أن «أمريكا عادت وهي مستعدة لقيادة العالم»، لكن عزمه على إعادة بلاده إلى صفوف المجتمع الدولي بعدما أبعدها دونالد ترمب عنه سيصطدم بتحديات شائكة في مواجهة الصين وإيران وروسيا.

وقال الرئيس المنتخب في نهاية الأسبوع لدى تعيين مسؤولين جدد في وزارة الخارجية: «أميركا أقوى عندما تتعاون مع حلفائها»، داعيا إياهم إلى «ترميم القيادة الأخلاقية والعالمية» للولايات المتحدة.

ويردد الديموقراطي الذي سيدخل البيت الأبيض يوم الأربعاء رسالة القطيعة هذه مع ترمب الذي أساء معاملة حلفائه وتقرب من حكام مستبدين وكسر الاتفاقات الدولية مبتعدا عن النهج التعددي.

لذلك، اختار جو بايدن دبلوماسيين متمرسين عملوا في إدارة باراك أوباما، ما يضمن العودة إلى خط تقليدي أكثر في السياسة الخارجية الأميركية.

واختار وزيرا للخارجية على رأس هؤلاء الدبلوماسيين أنتوني بلينكن، الذي سيتعين عليه «تصحيح مسار» السياسة الخارجية الأميركية، والذي قال يوم السبت إنه يريد أن يجعل الولايات المتحدة «مثالا» لبقية العالم.

وستهدف قرارات الرئيس بايدن الأولى مثل العودة إلى اتفاق باريس للمناخ، إلى طي الصفحة.

فحقبة ترامب أضرت الولايات المتحدة. كذلك، أدت الأسابيع الأخيرة من ولايته إلى تفاقم الوضع، مع الضربات التي وجهها الملياردير الجمهوري إلى المؤسسات الديموقراطية بإنكار هزيمته، ثم الهجوم الذي قاده أنصاره على مبنى الكابيتول ، لدرجة أن نقاشا أكاديميا يقسم الخبراء الأميركيين.

وقال الدبلوماسي السابق ريتشارد هاس خلال أعمال العنف في الكونغرس في 6 يناير «سيستغرق الأمر وقتا طويلا قبل أن نتمكن من الدفاع عن سيادة القانون بمصداقية» في الخارج. ويمثل ذلك اليوم بالنسبة إليه بداية «عالم ما بعد أميركا، لم تعد تتمتع فيه الولايات المتحدة بالأسبقية».

ونصح أكاديميون آخرون جو بايدن بالتخلي عن «قمة الديموقراطيات»، التي وعد بتنظيمها في السنة الأولى من ولايته، والاهتمام عوضا عن ذلك بدعم المؤسسات الأميركية.

لكن بالنسبة إلى توماس رايت من مؤسسة «بروكينغز» للبحوث «سيكون من الخطأ استنتاج أن إذلالنا الحالي يعني أن الولايات المتحدة لن يكون لها الحق في الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم».

وكتب في مجلة «ذي أتلانتيك» أن «إصلاح الديموقراطية في الداخل لا يتعارض مع الدفاع عن الديموقراطية في أماكن أخرى، وهما أمران يسيران جنبا إلى جنب»، مشددا على أن «الترامبية» ليست ظاهرة أميركية حصرا.

وفي مواجهة الأزمات الداخلية من وباء وانكماش اقتصادي وعنصرية، لن يكون أمام الرئيس المستقبلي على أي حال خيار آخر سوى التعامل مع الشؤون العالمية بسرعة.